المقال العاشر

القدس بين الأرض المحتلة والعاصمة الأبدية *

قرأت فى إحدى الصحف الأجنبية تعليقاً على مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية، مؤداه أن قضية القدس تمثل الاختبار النهائى الحاسم والحاكم لمسيرة السلام فى أرض السلام . وهى كذلك مع قضية المستعمرات والانسحاب من كافة الأراضى العربية المحتلة ، حسبما جاء فى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وما تلاه من قرارات . ومنذ خطة تقسيم فلسطين بين العرب واليهود ، التى أقرها مجلس الأمن عام ١٩٤٧ ، معتبراً أن للقدس وضعاً خاصاً ، ثارت شكوك المجتمع الدولى حول أطماع الصهيونية فى تلك المدينة ، حتى إن مجلس الأمن إذ ذاك لم يقبل عضوية إسرائيل فى الأمم المتحدة إلا بعد تقديم طلب العضوية للمرة الثالثة، بعد أن تعهدت بقبول وضع المدينة الخاص ، وذلك بتاريخ ١١ مايو ١٩٤٩ .

(*) مقال نُشر فى أوائل ١٩٩٥ حول أهمية القدس فى قلب مفاوضات السلام .

obeikandl.com

ولم تمض سبعة أشهر على قبول ذلك الوضع للمدينة المقدسة ، حتى علت صيحات دافيد بن جوريون تعلن فى تصريح له بتاريخ ٥ ديسمبر من ذلك العام بأن [القدس هى قلب إسرائيل . ولا أتصور أن منظمة الأمم المتحدة سوف تسعى إلى نزعها من دولة إسرائيل ، وحرمانها من عاصمتها الأبدية]. فى ١٦ ديسمبر من نفس العام ، تحدى بن جوريون قرار الأمم المتحدة ناكثا بتعهده ، لينقل مقر رئاسة الوزارة الإسرائيلية إلى القدس . كما أعلن أن بداية عام ١٩٥٠ سوف تكون تاريخ انتقال كل المؤسسات الحكومية إلى القدس ، باستثناء وزارتى الخارجية ، والدفاع ، والمقر الرئيسى للشرطة . ولم تأبه إسرائيل لقرار مجلس الوصاية للأمم المتحدة رقم ٢٢٥٤ الصادر فى ٢٠ ديسمبر ١٩٤٩ بمخالفة تلك الإجراءات لالتزامات إسرائيل السابقة ، بل إنها أحاطت المجلس بعد عشرة أيام من قراره بتاريخ ٣١ ديسمبر بأنها لن تنقل مؤسساتها الحكومية من القدس .

وقد نجحت تحديات إسرائيل للمجتمع الدولى منذ ذلك التاريخ ، وظلت تتعامل معه ، كما لو كانت القدس عاصمتها الشرعية . وتأتى حرب ١٩٦٧ وما ترتب على نهايتها من إصدار قرار ٢٤٢ الذى أكد فى ديباجته على عدم السماح للاستيلاء على الأرض عن طريق الحرب ، كما طالبت فقراته إسرائيل بالانسحاب دون شروط من الأراضى التى احتلتها فى ذلك الوقت . وتماطل إسرائيل وتفرض تفسيراتها على مضمون ذلك القرار ، وعلى المقصود بالأراضى المحتلة. وفى صخب تلك المناورات

الإسرائيلية تأتى تصريحات متعددة من الإدارة الأمريكية ومن غيرها من دول العالم ، بأن المقصود هو الانسحاب من الأراضى المحتلة فى الضفة (بما فيها القدس الشرقية) وقطاع غزة وسيناء والجولان . ومن بين أهم تلك التفسيرات لمضمون ذلك القرار ، ما أوضحه اللورد كارادون سفير بريطانيا لدى الأمم المتحدة ، وهو كما يقال مؤلف ذلك القرار وصائغه [إن اختبار القرار يتمثل فى تحديد الأراضى التى احتلت . . لكن هذا الاختبار لا ينبغى بأى حال أن يكون موضع شك . إن الأمر الواقع بوضوح هو أن الأراضى التى احتلت عام ١٩٦٧ هى القدس الشرقية ، والضفة الغربية ، وغزة ، والجولان ، وسيناء، والقرار يؤكد على الانسحاب من أراض محتلة] . وقد ساندت تصريحات الإدارة الأمريكية ذلك المضمون للأراضى المحتلة ، بما فيها القدس ـ بدرجات متفاوتة من الوضوح والحسم ـ حتى نهاية عهد الرئيس بوش . وتم تأكيد مضمون القرار فى توضيحات عدة للملوك الرؤساء العرب ، ومن أهمها خطاب شولتز وزير الخارجية فى عهد الرئيس ريجان إلى العاهل الأردنى فى يناير ١٩٨٣ يؤكد فيه مضمون الانسحاب على الجبهات الثلاث أن [القدس الشرقية جزء من الأراضى المحتلة] .

وفى مناورات التفسيرات التى ما تزال تصطنعها إسرائيل حول الانسحاب من الأراضى المحتلة، أو من (أراضٍ محتلة) ، لم يتردد أبا ايبان وزير خارجيتها أن يعلن عام ١٩٦٧ ذاته من قبيل المراوغة [إن ضم (القدس الشرقية) ليس تعبيراً صحيحا ، وإن ما اتخذ من ترتيبات

إنما يرتبط بالتكامل فى الإجراءات الإدارية والبلدية ، مما يؤدى إلى إيجاد قاعدة قانونية لحماية الأماكن المقدسة فى القدس]. وتتضمن تلك الإجراءات التوسع فى حدود بلدية المدينة الإدارية ، وفى طرد أعداد كبيرة من السكان العرب فى القدس القديمة (الشرقية) . وحسبما ورد فى الشهادات المدونة فى وثائق الأمم المتحدة، فإن إسرائيل [فى العتمة التى سبقت فجر ١١يونيو (١٩٦٧) ، وبعد توقف القتال مباشرة ، زحفت القوات الإسرائيلية إلى حى المغاربة فى مدينة القدس القديمة غربى الحرم الشريف ، وأعطت الفلسطينيين المقيمين هناك إنذاراً لمدة ثلاث ساعات لإخلاء بيوتهم ، وبعدها قامت البلدوزرات الإسرائيلية بدك البيوت، ومن بينها مسجدان ، تاركة ١٣٥ أسرة أى ٦٥٠ رجلا وأمراة وطفلاً دون مأوى . وكان ذلك هو الأسلوب الصهيونى لإفساح الطريق إلى حائط المبكى ، كما كان أول عمل من أعمال المصادرة للممتلكات الفلسطينية، التى استمرت بعد ذلك لتشمل أكثر من ٥٠ فى المائة من الأراضى المحتلة فى الضفة والقطاع .

ولم يمض أسبوع على تلك الجريمة، حتى بدأت أوامر الاحتلال العسكرى فى ١٨ يونيو ١٩٦٧ بإجبار الفلسطينيين على ترك ديارهم فى الحى اليهودى فى المدينة القديمة ، وقد تم فعلا إجلاء حوالى (٦٥٠٠)من الفلسطينيين ليفسحوا المجال لإقامة اليهود . وتتسارع الأحداث نحو تهويد القدس القديمة ، فيصدر الكنيست فى ٢٧ يونيو ١٩٦٧ قانونين، أحدهما للتنظيمات الإدارية، والآخر للتنظيمات البلدية

(والتى أشار إليهما أبا إيبان فيما سبق) . وقد خول هذان القانونان لوزير الداخلية توسيع نطاق بلدية القدس وحدودها، وتطبيق القانون الإسرائيلى على كافة مناطق تلك البلدية الموسعة . ولم يتوان وزير الداخلية فى أداء مهماته ، وبعد يوم من صدور القانونين (٢٨ يونيو) قام بتوسيع حدود القدس إلى تسعة أميال شمالاً ، وعشرة أميال جنوباً ، بحيث تضاعفت مساحتها ، واتسع نطاق البلدية من مساحة (٤٠) كيلو متراً مربعا قبل ذلك التاريخ إلى (١٠٠) كيلو متر مربع .

واستهدف هذا التوسع والطرد للفلسطينيين أن تصبح بلدية القدس الكبرى ذات أغلبية من السكان اليهود ، متفاديا فى امتداده تلك القرى المكتظة بالسكان العرب ، فى الوقت الذى تضم الخريطة الأراضى الخالية من السكان المتاخمة لها . وكانت النتيجة أن أصبح عدد السكان اليهود فى القدس الكبرى حاليا (١٩٧) ألف من اليهود ، و(٦٨) ألف من العرب . وأصبح اليهود فى نطاق القدس القديمة (١٠٠) ألف، والعرب (٦٠) ألف . وهكذا بادرت إسرائيل ـ وبأقصى سرعة ممكنة ـ بتهويد القدس الكبرى والقديمة بوجه خاص، واستمر ضمها وربطها بالشطر الآخر المحتل قبل عام ١٩٦٧ .وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ ٤ يوليو ١٩٦٧ مجموعة من القرارات تدين فيها إجراءات إسرائيل لتغيير وضع القدس، وطالبتها بالرجوع عن ذلك . كذلك أصدر مجلس الأمن قرارات عدة ، منها قرار (٢٥٠) بتاريخ ٢٧ إبريل ١٩٦٨ يطالب إسرائيل بالامتناع عن تنظيم أى عرض عسكرى فى

القدس ، وقرار (٢٥٢) بتاريخ ٢١ مايو ١٩٦٨ يعلن فيه أن إجراءات إسرائيل لتوحيد القدس كعاصمة يهودية غير صحيحة ، وقرارات أخرى فى أعوام ٦٩ ، ٧٠ , ٧١ تشجب محاولات إسرائيل لتغيير وضع القدس .

بيد أن إسرائيل قد تحدت كل تلك القرارات ، وانتهى ذلك التحدى للمجتمع الدولى فى ٣٠ يوليو ١٩٨٠ حين أصدر الكنيست ماعرف باسم القانون الأساسى الذى قرر ضم القدس بشطريها ، ومعلناً أن [القدس الموحدة بكليتها هى عاصمة إسرائيل]. ويبلغ التحدى ذروته حين نعلم أن صدور هذا القانون قد جاء بعد يوم واحد من قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة ، تم أخذ الأصوات فيه بالموافقة على إقامة الدولة الفلسطينية ، ومطالبة إسرائيل بالانسحاب من كافة الأراضى المحتلة ، بما فى ذلك القدس الشرقية . ويصدر مجلس الأمن قراره رقم (٤٧٨) بتاريخ ٢٠ أغسطس ١٩٨٠ يشجب بأقوى عبارة ادعاءات إسرائيل حول القدس كما وردت فى القانون الأساسى .

لكن كل قرارات المجتمع الدولى لم تبعث أى قلق أو مخاوف لدى إسرائيل ، بل جاء رد فعلها متحديا ومؤكداً شرعية ماتقوم به من تهويد وضم ، ثم إعلان للقدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل . واستمر التمادى والتحدى بعد الصلح مع مصر بضم مرتفعات الجولان إلى إسرائيل فى ١٤ ديسمبر ١٩٨١ ، بعدها بأشهر ستة بدأت هجومها على لبنان فى ٦ يونيه ١٩٨٢ ، أخذاً بثأر سفير إسرائيل فى بريطانيا شولومو أجروف الذى أصيب بطلق نارى فى لندن من أحد أنصار أبو نضال ،

لكن مناحيم بيجن أراد بغزو لبنان أن يؤدب الفلسطينيين ، لأنهم بالنسبة له جميعا إرهابيون . وبعد ذلك الغزو أضافت إسرائيل إلى ماكانت تحتله من أرض لبنان وما أسمته (الحزام الأمن) منذ عام ١٩٧٨ ، بحيث بلغ ما تحتله فى تلك المنطقة الحدودية الجنوبية مايقدر بحوالى ٩ فى المائة من مساحة الدولة اللبنانية .

وهكذا نجحت إسرائيل فى توسيع أراضيها مرة أخرى بعد معاهدة الصلح مع مصر، لتحقق حلم إسرائيل الكبرى ،وعاصمتها الأبدية القدس الموحدة .

تلك هى أنواع الخدع والتحديات التى استطاعت بها إسرائيل أن تحتل القدس ، وأن تعلن أنها بشطريها عاصمة لها ، وتلك هى المعطيات التاريخية التى وثّقها بول فندلى عضو الكونجرس الأمريكى سابقا فى كتابه الجديد (الخدع المتعمدة ـ فى مواجهة الحقائق حول العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل) والصادر عام ١٩٩٣ . نوردها فى هذا المقال للتدبر فى قضية السلام فى مقبل الأيام .